انتظروا.. إطلاق سراح المئات من محكمة الإرهاب في الأسابيع المقبلة

٢٤٥ أفرج عنهم أمس الأول

| محمد منار حميجو

كشف رئيس لجنة المصالحة في مجلس الشعب عمر أوسي أنه من المتوقع أن يتم إطلاق سراح المئات من الموقوفين من محكمة الإرهاب وبعض الجهات المختصة خلال الأسابيع المقبلة وذلك ضمن الخطة التي تم وضعها بين لجان المصالحة ووزارة العدل وبعض الجهات الأخرى حول إطلاق الموقوفين الذين لم يتورطوا بأعمال إرهابية.

وأطلقت وزارة العدل نحو ٢٤٢ موقوفاً حيث تمت تسوية أوضاعهم بشكل نهائي ما عده الكثير من المراقبين أنها خطوة في الاتجاه الصحيح نحو إطلاق سراح الموقوفين الذين لم يتورطوا بأعمال إرهابية أو أنه تم توقيفهم بناء على تقارير كيدية.

وقال أوسي في تصريح خاص لـ«الوطن»: إن الموقوفين الذين أطلق سراحهم تمت تسوية أوضاعهم بشكل نهائي وإنه سيمارسون حقوقهم المدنية بشكل طبيعي مشيراً إلى أن هذا يعتبر بمناسبة عفو خاص تمهيداً لعفو عام في المستقبل.

وبيّن أوسي أن إطلاق سارح الموقوفين غير المتورطين بأعمال إرهابية أصبح أمراً ضرورياً.

باعتبار أن خطة الدولة هي تفعيل دور المصالحة الوطنية بشكل كبير وهذا يتطلب إطلاق سراح من تم توقيفه بناء على تقارير كيدية أو أنه لم يثبت تورطه بأي أعمال إرهابية.

وأكد أوسي أنه في الأسابيع القادمة من الممكن أن يصل عدد الموقوفين الذين سيتم إطلاق سراحهم إلى عدد لا بأس به معتبراً أن هذه الخطوة ستساهم في تعزيز دور المصالحة الوطنية بشكل كبير.

وأشار أوسي إلى أن الاتجاه في الوقت الراهن إلى تعزيز دور المصالحة الوطنية وتعزيز التشاركية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية باعتبار أن لكلا السلطتين الدور الكبير في هذا المجال.

واعتبر مختصون أن إطلاق الوزارة لعدد كبير من الموقوفين يفعّل دور مؤسسة إخلاء السبيل ويحد من دور التوقيف الاحتياطي مشيرين إلى أن هذه الخطوة ستساهم بشكل كبير في عودة الكثير من الأشخاص إلى حضن الوطن ودعا المختصون الجهات المختصة إلى إطلاق سراح كل من لم يتورط بأعمال إرهابية وتم توقيفه بناء على تقارير كيدية.

وبدأت محكمة الإرهاب مؤخراً في العمل على التسريع في عملية التقاضي للبت في الدعاوى في أسرع وقت ممكن كخطوة أولى نحو عدم إطالة مدة التوقيف للموقوفين في المحكمة حيث بلغت عدد الدعاوى في محكمة الجنايات نحو ٥٠٠٠ دعوى تم تحديد نصفها للبت بها في أقرب وقت ممكن.

بنوك السويداء تشهد حركة إيداعات

| السويداء - عبير صيموعة

تشهد المصارف العامة في محافظة السويداء استقرارا في سيولتها وإقبالا جيداً على الإيداع فيها وبشكل متنام يعكس مدى ثقة المواطن بها والخدمات الجيدة التي تقدمها.

ولفت مدير المصرف العقاري بالسويداء راكان كيوان إلى تسجيل ودائع مع نهاية شهر أيار الفائت للقطاعات العامة والخاصة والتعاونية بقيمة مالية مقدارها ٥ مليارات و٧٤٤ مليون ليرة وبزيادة مقدارها ١٧٤ مليونا و٥٠٠ ألف ليرة عن نهاية الشهر الرابع ما يدل على حركة الإقبال الجيدة على الإيداع في المصرف جراء الثقة المصرفية للمواطن بمصارف القطاع العام.

وتبين مديرة المصرف التجاري بالسويداء وفاء المصري أن قيمة الودائع بمختلف أنواعها بلغت مع نهاية الشهر الماضي ١٠ مليارات و١٠ ملايين ليرة بزيادة واضحة عن الفترة نفسها من العام الماضي التي سجلت فيها الودائع مبالغ مقدارها ٧ مليارات و١٨ مليون ليرة.

من جهته مدير المصرف الزراعي التعاوني بالسويداء المهندس نسيم حديفة أشار إلى أن حجم ودائع المصرف مع نهاية الشهر الماضي وصل إلى ٦٧٧ مليون ليرة بزيادة مقدارها ٧٧ مليون ليرة عن الفترة نفسها من العام الماضي موضحاً مدى توزعها بواقع ٢٤٨ مليونا ودائع تحت الطلب و٣٩٠ مليوناً ودائع توفير و٣٩ مليون ليرة ودائع لأجل.

أما مدير فرع المصرف الصناعي بالسويداء خلدون مسعود فيشير إلى أن ودائع فرع المصرف الصناعي بالسويداء مع نهاية الشهر الماضي سجلت ٥٢١ مليون ليرة لحسابات جارية للقطاعات العامة والخاصة والحرفية والتوفير والودائع لأجل وذلك بزيادة مقدارها نحو ٤٤ مليوناً عن الفترة نفسها للعام الذي سبقه. بدوره مدير مصرف التوفير بالسويداء بسام السليم أوضح أن ثقة المواطن بإيداع أمواله في المصارف العامة كبيرة ومن ضمنها مصرف التوفير بالسويداء الذي وصلت ودائعه مع نهاية الشهر الماضي إلى ٢ مليار و٩٦ مليون ليرة مع ملاحظة وجود تزايد مستمر فيها.

عملية جرد لمخالفات البناء خلال سنوات الأزمة في دمشق وتسوية ٥ آلاف مخالفة

فرزلي: السماح بإدخال مواد الإكساء اللازمة للشقق السكنية لزوم أعمال الإكساء حصراً

| عمار الياسين

أكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع المرافق والخدمات رفيق شاويش أن المحافظة تقوم بإجراء جرد لمخالفات البناء التي ارتكبت خلال السنوات الماضية من عمر الأزمة.

وأوضح شاويش لـ«الوطن» أن عملية الجرد تتم من خلال الدوائر المختلفة وخاصة في مناطق العشوائيات لاستكمال معالجة هذه المخالفات وفق المرسوم التشريعي رقم ٤٠ وتعليماته التنفيذية، وبناء على التعاميم الصادرة عن وزارة الإدارة المحلية لتنفيذ القرارات الصادرة عن رئيس مجلس الوزراء وعلى مقترحات اللجنة المشكلة بالقرار ٢٧/م/و لعام ٢٠١٤ وستتم معالجة المخالفات بعد انتهاء عملية الجرد وفق المرسوم ٤٠.

وأشار إلى أن المحافظة تعمل على الحد من انتشار المخالفات من خلال التعاون مع وزارة الداخلية التي تعمل على تأمين المؤازرة لأقسام الشرطة كما تتعاون مع وزارة العدل من أجل معالجة المخالفات قضائياً ومحاسبة المخالفين والمقصرين من الجهات الإدارية.

ومن جانبه بين مدير دوائر الخدمات في محافظة دمشق المهندس مازن فرزلي لـ«الوطن» أن المحافظة تعمل على تبسيط الإجراءات لتسوية المخالفات المثبتة القدم أي التي أنشئت قبل صدور المرسوم ٢٠ العام ٢٠١٤ وتعليماته التنفيذية من خلال تسريع إجراءات صدور قرارات التسوية، فقد قامت المحافظة خلال العام الماضي بإصدار ٥ آلاف قرار تسوية كما عملت المحافظة على إيقاف العمل بقرار المكتب التنفيذي الذي ينص على تسوية مخالفات البناء بأن يدفع طالب التسوية ٥٠٪ من بدل التسوية وفق جدول حساب الرسم لحين صدور قرار التسوية لتخفيف الإجراءات والإسراع بصدور قرار التسوية، وأشار فرزلي إلى أن محافظة دمشق ونتيجة وجود مخالفات جماعية مرتكبة في منطقة المزة ٨٦ على أملاك الدولة ولاسيما الأحراش وعلى الأملاك الخاصة للمواطنين وبسبب ازدياد ارتكاب المخالفات في هذه المنطقة تم اقتراح تشكيل لجنة للسلامة الإنشائية مهمتها الكشف على الأبنية المخالفة المنجزة والمسكونة، وفي حال كانت غير سليمة إنشائياً وتشكل خطورة على حياة المواطنين والسكان في المنطقة يتم هدمها إضافة إلى إجراء جرد كامل لمخالفات المنطقة، وأضاف فرزلي: ولكون العديد من العائلات التي تسكن في منازل وشقق غير مكسية اضطرتهم ظروفهم السيئة وتهجيرهم من قبل المجموعات الإرهابية إلى السكن فيها، فقد تم التأكيد على السماح بإدخال مواد الإكساء اللازمة للشقق السكنية لزوم أعمال الإكساء حصراً وفق استمارة إدخال مواد يتم تنظيمها من قبل دائرة الخدمات وحصر السماح بإدخال مواد الإكساء للأبنية التي تحقق السلامة الإنشائية وفق تقرير فني ثلاثي مصدق من نقابة المهندسين أصولاً مع التأكيد على منع إدخال أي مواد بناء تستخدم في تشييد المخالفات مهما كانت الأسباب وخاصة الحديد اللازم لتسليح الأبنية والحديد الصناعي والحصى والقرميد العادي والآجري ومادة الاستيريوبور والبلوك الهوردي.

وفي سياق منفصل تستمر محافظة دمشق بإزالة جميع الإشغالات في مناطق الازدحام في المقام الأول التي تشكل ازدحام وعرقلة سير كبيرة، ومنذ أسبوعين قامت المحافظة بحملة مكثفة في دمشق عدت الأنجح نظراً لاستمراريتها وتطبيقها حتى تاريخه في المناطق المزدحمة (البرامكة – باب سريجة – جسر الرئيس – مزة شيخ سعد، وغيرها من المناطق)، وقد لاقت ارتياحاً كبيراً بين المارة والسائقين ما سهل الحركة والانسيابية بعد ما كانت تشكل اختناقات مرورية كبيرة احتلتها إشغالات على الأرصفة وأطراف الطرقات.

وأكد رفيق شاويش لـ«الوطن» أن المحافظة مستمرة بإجراءاتها إزالة كل مخالفة من دون استثناءات تذكر، موضحاً أن محافظة دمشق تقوم بحملة لوقف زحف الإشغالات المخالفة التي قام بها أصحاب المحال التجارية للأرصفة المقابلة لمحالهم وما بعد الأرصفة، وأنه بموجب القوانين النافذة يمنع إشغال أي رصيف مقابل لأي محل تجاري وما بعد الرصيف أيضاً من دون الحصول على موافقة رسمية من المحافظة بذلك، ودفع الرسوم المترتبة على الإشغال، مضيفاً: إنه سيتم اقتراح نماذج بديلة فيما يتعلق «بالشوادر» التي تستخدم في البسطات وغيرها في الأسواق لأنها تظهر بمظهر غير لائق ومقبول وخاصةً في الميدان وباب سريجة، مبيناً أنه سيتم عبر دائرة التجميل والإعلان وبدورها ستضع الحلول المناسبة.

> حملة إزالة الإشغالات بدمشق مستمرة من دون استثناءات

في اللاذقية... أجواء امتحانية «هادئة» في الأسبوع الأول

| اللاذقية – عبير سمير محمود

أكّد غازي ياسين معاون مدير التربية لشؤون الثانوي في مديرية التربية باللاذقية بتصريح خاص لـ«الوطن» أن امتحانات الشهادة الثانوية تسير بشكل هادئ ومريح، مبيناً: لدينا أريحية عامة في امتحانات المحافظة هذا العام ونلمس تحسناً بالنسبة للأعوام السابقة من كل النواحي، وفي جولة للتربية على المقرات لم نلحظ أي شيء «مريب» حتى الآن... فالطلبة يقدمون امتحاناتهم بشكل منضبط ومسؤول بعيداً عن أي شكل من أشكال الفوضى.

كما أشار ياسين إلى عدد الطلاب المتقدمين لامتحانات الثانوية الجارية حالياً حيث وصل عددهم بالمجمل لـ١٥٩٠٠ طالب، منهم ٧٥١٠ طالب للفرع الأدبي في حين يتقدم ٨٣٩٠ طالباً للفرع العلمي، ليتم توزيع الطلاب على ١٦٣ مركزاً منهم ١٢٨ للفرعين العلمي والأدبي وما تبقى مخصص للثانويات: المهنية – الصناعية – الشرعية – التجارية – النسوية، كما تم تجهيز ٤ مراكز (٢ للفرع الأدبي – ٢ للعلمي) للطلاب للوافدين من المحافظات الأخرى وعددهم ٤٤٠ طالباً، في حين تم فرز ١٥٠ مندوباً من التربية و٨ من الوزارة – ٤٢ مندوب هيئة – ١٢ مراقباً داخلياً على المراكز كافة.

من جهة ثانية أكد معاون مدير التربية أن نسبة الغش في مراكز اللاذقية لا تكاد تذكر في الأسبوع الأول لامتحان البكالوريا حيث لم تسجل سوى بضع حالات في اليوم الأول وهي عبارة عن ضبط قصاصات ورقية وسحبها من جيب الطلبة وتم التعامل معها بكتابة ضبط امتحاني بشكل قانوني.

إجراءات لإعادة المهجرين واللاجئين لأماكنهم

| أسعد المقداد

أوضحت مديرة التعاون الدولي المهندسة رفاه بريدي في وزارة الإدارة المحلية لـ«الوطن» أن اللجنة العليا للإغاثة قامت باتخاذ مجموعة من الإجراءات حيال العمل الإغاثي في سورية حيث تم إعداد الخطط اللازمة لمواجهة تحديات العمل الإغاثي والإنساني في إطار رؤية إستراتيجية تعدها اللجنة العليا للإغاثة للارتقاء بالعمل الإغاثي إلى المستوى المطلوب، والتي من خلالها سيتم التركيز على تنظيم وضبط العمل الإنساني في سورية في المرحلة المقبلة، والإسراع في انجاز قاعدة بيانات وطنية تمكن الحكومة من إعداد خطط استجابة نابعة من الاحتياجات والأولويات الوطنية، حيث تكون قاعدة البيانات الأساس الموجّه لعملية توزيع المساعدات الإنسانية وبما يضمن وصولها إلى مستحقيها في كل المحافظات والمناطق السورية، مع ضرورة التركيز على تحقيق الانتقال التدريجي من التدخل الإغاثي الاستهلاكي إلى التدخل الإغاثي الإنتاجي ضمن إطار حلول التعافي الأكثر استدامة بوصفه غاية عليا للحكومة السورية في المرحلة القادمة مع التأكيد على زيادة التشاركية والتنسيق بين كل الجهات الحكومية المركزية والمحلية وغير الحكومية والدولية وقيام كل جهة بالدور المنوط بها وفق ما تمّ إقراره ضمن اللجنة العليا للإغاثة على كل المستويات.

كما تم تشكيل لجنة متابعة لتنفيذ القرارات الصادرة عن اللجنة العليا للإغاثة وموافاتها بتقارير تتبع تنفيذ الأعمال والتنسيق والمتابعة اليومية مع اللجان الفرعية في المحافظات بما يتعلق بالعمل الإغاثي والإنساني.

ويجري العمل على البحث عن مصادر تمويل إضافية محلية ودولية بالتنسيق مع لجنة إعادة الإعمار ووزارة المالية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي لتغطية فجوة الاحتياجات مع التركيز على إعادة تأهيل المناطق التي تم تحريرها من الجيش العربي السوري بهدف إعادة المهجرين وتأمين المشاريع التنموية الكفيلة بإعادة دورة الحياة إلى هذه المناطق.

وبالنسبة لعمل اللجنة العليا للإغاثة في المرحلة القادمة سيتم التركيز على عدم اقتصار العمل الإغاثي في سورية على توزيع السلة الغذائية وغير الغذائية، وإنما التركيز على إعادة المهجرين واللاجئين السوريين إلى مناطق استقرارهم الاجتماعي واستعادة حياتهم الطبيعية ومساعدتهم من خلال برامج الحماية الاجتماعية والإرشاد النفسي وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية.

كما تم تشكيل فرق عمل تخصصية منبثقة عن اللجنة العليا للإغاثة لإعداد الآليات التنفيذية التي تضمن انتظام وتجاوز الأخطاء ومواجهة التحديات، وذلك للمهام التالية:

إعداد رؤية إستراتيجية وطنية شاملة للعمل الإغاثي والإنساني وتحديد الأهداف المرحلية والمشاريع الإنسانية وفق الأولويات الوطنية واستكمال قاعدة بيانات وطنية تمكن الحكومة من إعداد خطة استجابة نابعة من الاحتياجات والأولويات الوطنية التي تحددها الحكومة السورية وضبط عمل المنظمات الوطنية غير الحكومية بما يضمن بصورة غير مباشرة إلزام المنظمات الدولية بالعمل ضمن الضوابط المحددة من قبل الجانب الحكومي إضافة إلى ضبط عمل المنظمات الأجنبية غير الحكومية وتعزيز ودعم المصالحات الوطنية بخطط للتدخل الخدمي والإغاثي تسهم في إتمام المصالحات والتأسيس للحوار على المستوى المحلي.

وسيتم التركيز على الاستفادة من المواد والسلع المنتجة محلياً أو التي يمكن إنتاجها محلياً من حيث النوعيات والكميات والممكن تأمينها لتكون من مكونات السلة الغذائية وغير الغذائية بما لا يؤثر في مصلحة الاقتصاد الوطني وذلك لتشجيع البعد التنموي من خلال إعادة تشغيل المعامل والمصانع السورية.

وحول آلية العمل والتنسيق مع المحافظين لتوسيع مظلة إغاثة وضمان إيصال المساعدات إلى مستحقيها يتم التواصل والتنسيق مع المحافظين ـ رؤساء اللجان الفرعية للإغاثة في ضوء التبعية الإدارية لوزارة الإدارة المحلية بما يضمن تقييم الأداء بشكل أفضل، ويتم متابعة ورصد عمل اللجان الفرعية للإغاثة ضمن المهام والمسؤوليات والصلاحيات الممنوحة لهم في ظل التوجهات الإستراتيجية التي ترتكز بشكل أساسي على اعتماد سياسة اللامركزية في إدارة الملف الإنساني وإعطاء دور أكبر للسلطات المحلية ومنحها مزيداً من المرونة تبعاً للوقائع الميدانية والمعطيات الخاصة بكل محافظة ووفق الضوابط الموضوعة مركزياً، تركز المهام الأساسية للجان الفرعية للإغاثة على عملية الإشراف على توزيع المساعدات الإنسانية ورفع خطط احتياجات شهرية مبنية على قراءة موضوعية وواقعية تستند إلى قاعدة بيانات دقيقة ترسم الاحتياجات والأولويات بشكل مدروس، إلى اللجنة العليا للإغاثة التي تقوم بدورها بإقرار خطة وطنية تضمن عدالة التوزيع بين المحافظات.

القبض على عصابة سرقة الدراجات النارية في السويداء

| السويداء- عبير صيموعة:

تمكن عناصر قسم شرطة مدينة السويداء من إلقاء القبض على عصابة لسرقة الدراجات النارية والسيارات مكونة من أربعة أشخاص.

وأوضح مصدر في قيادة شرطة المحافظة أنه تم القبض على المدعو فادي. س. ق في قرية عتيل أثناء قيامه بالاحتيال على رجل كبير بالسن لسرقة سيارته وهو مطلوب بموجب مذكرة إحضار صادرة عن قاضي التحقيق بالسويداء بجرم سرقة سيارات ومذاع البحث عنه من قبل قسم شرطة مدينة السويداء بأربع برقيات حيث اعترف بالتحقيق معه باشتراكه مع ثلاثة أشخاص موقوفين سابقاً وهم عدي. أ. ع و داوود. ن. ق و تامر. ف بسرقة ١١ دراجة نارية ضمن مدينة السويداء بالإضافة لسرقة سيارة.

وبيّن المصدر أن المدعو فادي اعترف بقيام شخص يدعى محمد. . ك بتصريف الدراجات وبيعها لشخص من بلدة المزرعة وبأن الأخير كان يتقاضى مبلغ ١٠ آلاف ليرة عن بيعة لكل دراجة نارية مشيراً إلى أنه تم تقديم جميع أفراد عصابة السرقة إلى القضاء المختص.

عمال الاتصالات يطالبون بالبيض والحليب ومدير اتصالات دمشق: نعمل لإعادة الوجبة

| الوطن

أكد مدير اتصالات دمشق إياد الخطيب أن الفرع يتابع حل مشكلات العمال وخاصة تلك المتعلقة بالمستحقات وأهمها «تعويضات مكتسبة لهم وضرورة عودتها- تأمين الوجبة المستحقة للعاملين من بيض وحليب» كون العاملين يعملون ضمن ظروف تعرّض أجسادهم للأمراض «التسمم بالرصاص والأبخرة والمواد المسرطنة الناتجة عن الأعمال اليومية المكلفين بها وهذه الوجبة تتمثل بـ«نصف ليتر حليب- بيضتين- حبة بولي فيتامين».

وأوضح الخطيب أننا قمنا بطلب إرسال كتاب للجهات المعنية من أجل إعادة تأمين الوجبة للعاملين، مشيراً إلى أنه نظراً للظروف الاستثنائية للبلاد انقطعت الوجبة عن العاملين، وقد تعذر على الشركة السورية للاتصالات تأمين الوجبة بسبب تجاوز المبلغ المقرر لها رغم الحاجة القصوى لتأمين الوقاية الصحية للعاملين.

وقد وصل «الوطن» العديد من الشكاوى حول حقوق العاملين وعدم حصولهم على الوجبة الغذائية وغيرها، آملين عودتها.